

١١ - هل يمكن القول بأن الإصرار على محاولة تفسير العالم بأسره، من خلال القانون العام (ووحدة العلوم)، هو إصرار على رؤية العالم في إطار مرجعية مادية كامنة وعلى اختزاله إلى مستوى طبيعي مادي واحد، يشبه الاختزال الحلولي الكموني الواحد للعالم من خلال صورة الجسد المجازية؟ إن القانون العام يريح الإنسان من البحث الدائب والمضني عن المنحنى الخاص للظواهر وعن الخصوصيات والهويات وعن الآخر وعن نقطة التقاء الخاص بالعام والجزء بالكل، إذ يندرج تحت هذا القانون العام كلُّ من الأنا والآخر بحيث تذوب كل الأجزاء الخاصة في هذا الكل العام الذي لا تفصله مسافة عن الأجزاء. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن البحث الدائب عن شواهد مادية صلبة، فهي شواهد يمكن للإنسان الطبيعي/ المادي أن يحس بها ويدركها بحواسه الخمس، تماماً مثل الطفل الذي يتحسس جسده ولا يدركه إلا بهذه الطريقة.

١٢ - لعل عقيدة التقدم، أحادي الاتجاه، هي ذاتها التعبير الجماعي المجرد عن الانكفاء الطفولي على الذات والمرجعية الكامنة ووهم التحكم في العالم (باعتباره جسداً وحدنا!). فالتقدم (حتى قيام الثورة البيئية) كان يعني أن الإنسان يتزايد تحكُّمه في الكون ويتزايد استهلاكه إياه، فيتمتع بالنتائج الإيجابية المباشرة، ولا يفكر في النتائج السلبية غير المباشرة (أي أنه يرفض أية مسافات تفصل بينه وبين الكون وبين استهلاكه المستمر إياه، ويرفض الحدود والتجريد والتأمل والتجاوز، تماماً مثل الطفل وهو يرضع ثدي أمه ولا يفكر في شيء آخر، ومثل الطفل الذي لا يقبل بغير ذاته مرجعية).

١٣ - هناك، أخيراً، إلغاء الزمان. والعقل الحلولي الكموني، برغبته الجنينية في الهروب من التركيب والتجاوز، يرتبط بالمكان ويلغي الزمان. فالزمان هو مجال النمو والنضج، والانتصار والانكسار، والنجاح والفشل، والنهضة والكبوة، أما المكان فهو مُعطى حسيٌّ ثابت يسهل إدراكه. أما إلغاء الزمان من خلال عقيدة التقدم الحتمي والمستمر، على سبيل المثال، فيعني تزايد التحكم، وكأن الزمان